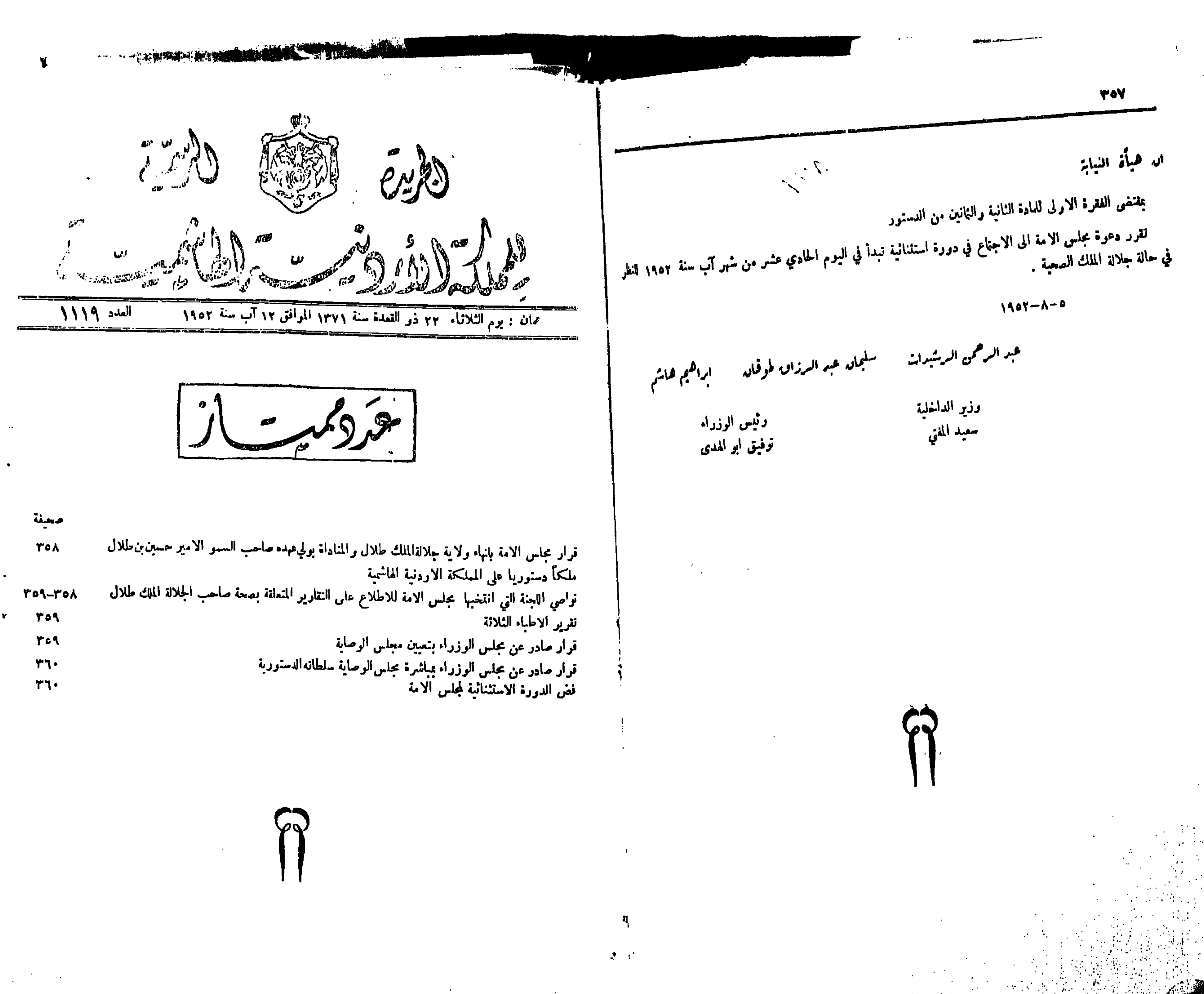


ان هيأة النيابة

بمقتضى الفقرة الاولى للمادة الثانية والثانين من الدستور

تقرر دعوة مجلس الامة الى الاجتماع في دورة استثنائية تبدأ في اليوم الحادي عشر من شهر آب سنة ١٩٥٢ للنظر في حالة جلالة الملك الصحية .

٥-٨-١٩٥٢

عبد الرحمن الرشيدات　　سليمان عبد الرزاق طوقان　　ابراهيم هاشم

وزير الداخلية
سعيد المفتي

رئيس الوزراء
توفيق ابو الهدى

الجريدة الرسمية للمملكة الاردنية الهاشمية

عمان : يوم الثلاثاء ٢٢ ذو القعدة سنة ١٣٧١ الموافق ١٢ آب سنة ١٩٥٢　　العدد ١١١٩

عدد ممتاز

صحيفة

المطبعة الوطنية - عمان

قرار مجلس الامة

بانهاء ولاية جلالة الملك طلال

والمناداة بولي عهده صاحب السمو الامير حسين بن طلال

ملكا دستوريا على المملكة الاردنية الهاشمية

لقد استمع مجلس الامة في جلسته المشتركة المنعقدة في الساعة العاشرة من صباح يوم الاثنين الواقع في ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٧١ الموافق ١١ آب سنة ١٩٥٢ الى بيانات الحكومة على لسان رئيسها فيما يتعلق بانه قد ثبت لديها تعذر الحكم على جلالة الملك طلال بسبب مرض عقلي وانها لذلك قد دعت مجلس الامة عملا باحكام الدستور لينظر في امر صاحب الجلالة على ضوء ما ثبت لها وبعد ان استمعت الى عدد من التقارير الوافية والطبية التي تؤيد الحكومة توصيتها بمقتضاها انتخب لجنة مؤلفة من ثلاثة من الاعيان وستة من النواب ، وبعد ان اجتمعت هذه اللجنة اتخذت قراراً عرض على المجلس في منتصف الساعة الرابعة بعد الظهر وبعد ذلك اتخذ بالاجماع القرار التالي :

لقد ثبت لمجلس الامة في جلسته المشتركة المنعقدة بتاريخ ١١ آب سنة ١٩٥٢ قيام مرض عقلي لدى جلالة الملك طلال فتعذر عليه معه الحكم ولذلك استناداً الى الفقرة (م) من المادة (٢٨) من الدستور يقرر المجلس مع الالم انهاء ولاية جلالة الملك طلال منادياً بولي عهده صاحب السمو الامير حسين بن طلال ملكاً دستورياً على المملكة الاردنية الهاشمية ويتوجه المجلس في هذا الظرف العصيب الى الله العلي القدير ان يمن على جلالة الملك السابق بالصحة والعافية متمنياً لجلالة الملك الجديد النجاح والتوفيق وللامة في عهده الخير والازدهار .

١١ آب سنة ١٩٥٢

سكرتير مجلس الامة
صلاح الدين سحيمات

رئيس مجلس الامة
ابراهيم هاشم

توصيات اللجنة

التأمت اللجنة المؤلفة من السادة :

محمد الامين الشنقيطي ، عبد الله الكليب ، سعيد علاء الدين ، هزاع المجالي ، انور الخطيب ، فلاح المداودة ، وصفي ميرزا ، محمد علي بدير ، حكمت المصري .

وهي اللجنة التي انتخبها مجلس الامة للاطلاع على التقارير المتعلقة بصحة صاحب الجلالة الملك طلال الاول تمهيداً لتقديم توصياتها الى مجلس الامة المنعقد بتاريخ ١١-٨-١٩٥٢ .

وبعد ان استمعت اللجنة مطولا الى اقوال دولة رئيس الوزراء وملاحظاته الخاصة رداً على استفسارات بعض اعضاء اللجنة انتقلت الى دراسة جميع التقارير والوثائق المتعلقة بهذا الشأن وتدقيقها .

وقد رأت اللجنة زيادة في الاطمئنان والحيطة ان تستعين بخبرة ورأي الاطباء السادة : جميل التوتنجي وشوكت الساطي وشوكت المفتي وقد وقع اختيار اللجنة على هؤلاء السادة الاطباء بصورة خاصة بالنظر لاتصالهم الوثيق بجلالة الملك منذ حداثته ولان اثنين منهم يعتبران كأطباء جلالته الخصوصيين وبعد ان اطلع الاطباء على التقارير الواردة من الاطباء المصريين وما سبقها من تقارير وضعوا التقرير المرفق .

وقد خرجت اللجنة بعد ان قامت بجميع هذه الدراسات وبعد مناقشة السادة الاطباء بالنتيجة المؤلمة التالية وهي : ان حالة الملك العقلية تطورت بصورة يتعذر معها عليه الحكم ومواصلة القيام بمسؤولياته التي يقتضيها مركزه السامي .

ونتيجة لذلك ترى اللجنة والحزن يحز في نفسها ان توصي المجلس الكريم بقبول توصية الحكومة لانهاء ولاية جلالته منتهزة هذه الفرصة للتوجه الى الله العلي القدير ان يمن على جلالته بالشفاء العاجل متمنية للبلاد الرفاه والاستقرار في عهدها الجديد .

١١-٨-١٩٥٢

تقرير الاطباء الثلاثة

نحن الاطباء الموقعين أدناه الدكتور جميل التوتنجي والدكتور شوكت الساطي والدكتور شوكت المفتي بعد الاطلاع على التقريرين الطبيين الواردين من قبل الطبيبين الدكتور محمد كامل الخولي والدكتور يوسف براده المؤرخين في ٢٧ تموز سنة ١٩٥٢ و٣٠ تموز سنة ١٩٥٢ واعتماداً على التقارير الطبية السابقة التي اعطيت بحق جلالته منذ ظهور المرض واعتماداً أيضاً على اختبارات اثنين منا (الدكتور جميل التوتنجي والدكتور شوكت الساطي) الشخصية في معالجة جلالته فاننا نصادق على ما جاء في التقريرين المذكورين اعلاه ونقرر ان جلالته مصاب بمرض عقلي يتعذر معه الحكم وتحمل مسؤولياته .

في ١١ آب سنة ١٩٥٢

الدكتور
شوكت المفتي

الدكتور
شوكت الساطي

الدكتور
جميل التوتنجي

قرار

صادر عن مجلس الوزراء

بتاريخ ١١-٨-١٩٥٢ ورقم ٦٣٣

بتعيين مجلس الوصاية

ان مجلس الوزراء ـ بناء على قرار مجلس الامة الصادر بتاريخ ١١ آب سنة ١٩٥٢ الموافق ٢١ ذي القعدة سنة ١٣٧١ استناداً الى الفقرة (م) من المادة الثامنة والعشرين من الدستور بانتهاء ولاية جلالة الملك طلال وانتقال هذه الولاية الى نجله حضرة صاحب الجلالة الملك حسين ـ ولما كان جلالته لم يبلغ بعد سن الرشد الدستوري ، يقرر بالاستناد الى الفقرة (ز) من المادة الآنفة الذكر تعيين مجلس وصاية مؤلف من صاحب الدولة السيد ابراهيم هاشم رئيس مجلس الاعيان وصاحبي المعالي السيدين سليمان طوقان وعبد الرحمن الرشيدات عضوي المجلس المشار اليه .

وزير المعارف
ووكيل وزير الدفاع
روحي عبد الهادي

وزير العدلية
والقائم باعمال قاضي القضاة
عارف عبنتاوي

نائب رئيس الوزراء
ووزير الداخلية
سعيد المفتي

رئيس الوزراء
ووزير الخارجية
توفيق ابو الهدى

وزير
الزراعة
احمد الطراونة

وزير الصحة
والشؤون الاجتماعية
خلوصي الخيري

وزير
المالية
عبد الحليم النمر

وزير
المواصلات
هاشم الجيوسي

وزير الانشاء
والتعمير
انسطاس حنانيا

وزير التجارة
والاقتصاد
سليمان سكر